

وفد من حزبنا يهني

الأخوة في قيادة المنظمة الأثرورية الديمقراطية

يسرنا أن نهنئكم بالذكرى الثالثة والخمسين لتأسيس منطمتكم الوطنية المناضلة من أجل حقوقكم القومية المشروعة.

إننا نتطلع إلى تطوير العلاقات وتمتينها بين حزبينا وشعبينا، وتوحيد جهودنا من أجل تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي والوحدة الوطنية في البلاد.

إننا نعيش وضعاً متشابهاً، ونأمل أن نستمر في النضال السلمي الديمقراطي معاً من أجل حقوقنا القومية المشروعة في إطار وحدة البلاد.

عاشت الأخوة الكردية الأثرورية

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)

في ٢٠١٠/٧/١٥

بيان

دأبت المنظمة الأثرورية الديمقراطية على إقامة احتفال جماهيري في الخامس عشر من تموز كل عام بمناسبة ذكرى تأسيسها .

وفي هذا اليوم أيضاً تم تنظيم الاحتفال في مدينة القامشلي، حضره جمع غفير من أبناء شعبنا الكلداني السرياني الأشوري من كافة المناطق في سوريا، إضافة لأعداد كبيرة من المغتربين القادمين من دول عدة في المهجر، وحضر أيضاً ممثلون عن أحزاب قومية ووطنية وممثلين عن المؤسسات والفعاليات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

وبعد بدء الاحتفال بلحظات، قامت دوريات من الأجهزة الأمنية بوقف الاحتفال، وأمرت بمغادرة الحضور لمكان الاحتفال .

وعلى الرغم من محاولات الإقناع بأهمية استمرار الاحتفال، غير أنهم أصروا على تنفيذ قرار المنع .

إننا في المنظمة الأثرورية الديمقراطية، إذ نعبّر عن شكرنا لجميع من حضر معنا اليوم، ولكل من تجشم عناء السفر مؤكداً على تأييده للنهج القومي والوطني الديمقراطي السلمي للمنظمة الأثرورية الديمقراطية القائم على الانفتاح والاعتدال. فإننا في الوقت ذاته نعبّر عن استنكارنا الشديد لهذا الإجراء الذي حال دون إقامة هذا الاحتفال الذي يمثل فرصة لترسيخ قيم العيش المشترك وتعزيز روابط الوحدة الوطنية، بما ضمه من حضور مثل جميع أطراف المجتمع السوري بتتويعه القومي والديني والسياسي .

ولقد أثار هذا القرار استياءً عاماً لدى جميع الحضور، كما عكس واقع تراجع الحريات وغياب الديمقراطية في البلاد .

إن هذا الإجراء الذي لا يخدم المصلحة الوطنية ويسبب لسمعة بلادنا، لن يثبينا عن الاستمرار- وبنفس العزيمة والإصرار- في مواصلة نضالنا القومي والوطني السلمي والعلني، حتى تحقيق تطلعاتنا في بناء دولة القانون والمؤسسات القائمة على أسس الشراكة والمواطنة الكاملة .

المنظمة الأثرورية الديمقراطية

المكتب السياسي

سوريا في: ١٥ تموز ٢٠١٠

من يدافع عن المدافعين عن حقوق الإنسان في سورية؟! بيان إلى الرأي العام

أصدرت المحكمة العسكرية بدمشق اليوم ٢٠١٠/٧/١٤ حكماً بالسجن مدته ثلاث سنوات على الناشط الحقوقي في مجال حقوق الإنسان الأستاذ هيثم المالح . وفي ٢٣ / ٦ / ٢٠١٠ كانت محكمة الجنايات الثانية، بدمشق أيضاً، قد أصدرت حكماً مشابهاً مدته ثلاث سنوات على رئيس المنظمة

السورية لحقوق الإنسان (سواسية) الأستاذ مهند الحسني بالتهمة ذاتها، وفي محاكمات سورية وقضاء استباحته الأجهزة الأمنية وانتهكت استقلاليته بجعبتها من التهم الجاهزة.

لم يكن هيثم المالح ومهند الحسني من الأشخاص العاديين الذين يهتمون بالشأن العام في سورية، بل من الشخصيات المعروفة على مستوى سورية والعالم، ذات الباع الطويل في الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأسيس المنظمات المعنية بهذا الشأن. وليست هي المرة الأولى التي يزرج فيها الأستاذ المالح بالسجن ويحكم عليه بمثل هذا الحكم القاسي. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على إصرار النظام بالاستمرار بنهجه القمعي ليس بمواجهة النشاط السياسي ورموز المعارضة السياسية وحسب، إنما ضد الضمائر الحية التي نذرت نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في مواجهة الانتهاكات التي تمارسها أجهزة القمع ضد المجتمع. وهي رسالة تهديد للداخل وتجاهل لكل المعنيين بحقوق الإنسان في العالم ، الذين رصدوا وما زالوا السجل الأسود للاستبداد وانتهاكاته لحقوق الإنسان في تاريخ سورية الحديث.

إن مثل هذه الأحكام والتشدد ضد الناشطين السياسيين والحقوقيين في سورية لن تنهي تطلعات الشعب السوري نحو الحرية والحياة الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

إن الأمانة العامة لإعلان دمشق وباسم نشطاء الإعلان ومناصريه في الداخل والخارج إذ تدين مثل هذه الأحكام القاسية وتطالب بالإفراج الفوري عن الأستاذين المالح والحسني وكافة معتقلي الرأي في سورية، فإنها تدين أيضاً هذا النهج الاستبدادي الذي يعامل به السوريون، وتلاحق به الكوادر ذات الضمائر الحية والشجاعة التي ستبقى على استعدادها الدائم للتضحية في مواجهة الطغاة. وهذه الأحكام ستكون أوسمة على صدور الشرفاء في سورية ووصمة عار تلاحق نهج النظام وأجهزته الأمنية. كما تطالب الأمانة العامة كافة الهيئات الدولية والمنظمات والمهتمين بحقوق الإنسان في كل مكان بإدانة هذا النهج وتعريبته وفضح ممارسات النظام والضغط عليه لتغيير هذا النهج وإغلاق ملف الاعتقال السياسي.

عاشت سورية حرة وديمقراطية.

الحرية لكل معتقلي الرأي والضمير في سورية.

دمشق في ٢٠١٠/٧/١٤

الأمانة العامة لإعلان دمشق